عُمر الوفاق الدّولي

ليست طريق الوفاق ـ كما قلنا من قبل ـ سالكة إلى أهدافها ففي الطريق عراقيل كثيرة، وصعوبات جمة، قد لا تحد من انطلاقة الوفاق فحسب، وإنما قد تشرف به على الكارثة التي جاء لتفاديها في أي مرحلة من مراحل تقدمه.

ذلك لأن هذا الاتفاق الذي تم بين قطبي الشرق والغرب، مقدر له أن يؤثر بصورة أو بأخرى على مصالح قوى ومنظمات لها نفوذها الأخطبوطي، الذي قد يمسك بخناق أصحاب القرار في كل دولة من دول العالم، وإذا كنا نعد الصهيونية ونظام جنوب افريقيا في المقدمة من هذه القوى، فإن قائمة كبيرة للاحتكارات العالمية، وتجار السلاح وسماسرته، والعصابات الدولية التي تمارس نشاطها السياسي والاقتصادي خارج الأطر القانونية العالمية تستطيع أن تجد، طريقها للتأثير على حركة الوفاق بين القوى الكبرى والصغرى، يضاف إلى ذلك عدم التجرد من الأطماع والمصالح وإمكانية استغلال الاتفاق من نفس قطبي الوفاق!.

لقد رأينا كيف استهدف الوفاق أول ما استهدف بؤر التوتر الساخنة في العالم، جنباً إلى جنب، مع تخصيص الأسلحة الاستراتيجية، وذلك في محاولة من قطبي الوفاق لمنع تطورالنزاعات العالمية إلى حد الوصول إلى امتلاك السلاح الذري، فإذا افترضناقدرة القوى الكبرى على تصفية هذه النزاعات التي نشأت أو قد تنشأ على ظهر الكوكب، فإن الفرصة ستظل موجودة أمام الطموح البشري، المدفوع بشعور الظلم أو بشهوة الغلبة والطمع، للحصول على هذا السلاح.

* * *

لا نذكر ـ على وجه الدقة ـ متى دخلت إلى بلادنا، تلك النسخة البدائية للمسدس التي عرفت عندنا بـ «الورور» مثلمالا نعرف من أعطاها هذا الاسم، وإن كنا نرجح أن الاسم قد جاء من ذلك الصوت الذي «يورور» عند وضع الفتيل في «الكحل» الذي يوضع في حق صغير في مؤخرة تلك الأنبوبة الفولاذية.. ولكنا نذكر جيداً القصص التي رافقت ظهور هذا السلاح مع أول رجل في بلادنا، يوم أعاد «السرح» المنهوب، بعد أن فر من صوته ودخانه رجال القبيلة الأخرى الذين نهبوا ذلك السرح، وبطبيعة الحال فانا نعرف التطور السريع الذي طرأ على ذلك «الورور» في أقل من قرن من الزمان.. والذي وصل إلى مرحلة الصواريخ القريبة، أو عابرة القارات.

إن قنبلتي هوراشيما ونجازاكي كانتا ـ مع الفارق ـ مثل ذلك «الورور» البداية، وكانتا الشاهد المرعب على «أبعاد الدمار

المنتظر للإنسانية كلها، وكما تحول «الورور» إلى أنواع شتى من الأسلحة، في أيدي ألوان شتى من الناس، فإن التكنولوجيا النووية معرضة هي الأخرى للتطور والانتشار والوصول في سنوات معدودة إلى عدد يتكاثر مع الأيام، من الدول والمنظمات والأفراد، وقبل سنوات تنبأت دراسة علمية، بإمكانية انتشار السلاح النووي على نطاق واسع في العقد الثاني من القرن العشرين، وكانت أنباء قد انتشرت مؤخراً أن مجموعة من الطلاب في إحدى الجامعات الأمريكية قد تمكنت ـ عن طريق المعادلات الرياضية والمواد اللازمة ـ من تركيب قنبلة نووية وإذا كانت موجة التكنولوجيا عموماً تندفع بسرعة هائلة في يد الإنسان، بالمقارنة مع الفترة التي امتدت مع عصر الآلة، فإن هذه التكنولوجيا لها مشاكلها، ولها معارفها المتشعبة التي لا يمكن حصرها أو السيطرة عليها، ولعلنا نذكر ما حل بأنظمة الكومبيوتر في معظم أنحاء أمريكا، والذي سمي بمرض نقص المناعة! أو بوباء الكومبيوتر، كل ذلك من مجرد عبث شاب أراد أن يبرهن على صحة فكرة خطرت في خياله . . .

فإذا عرفنا مدى التحام الأجهزة الحاسبة مع تكنولوجيا الذرة، أدركنا خطر الوهم بإمكانية السيطرة على هذا السلاح، أو حتى حصره في عدد محدود من الدول، وإذا كان هذا الشاب الأمريكي قد كشف هشاشة نظام الحاسبات الالكترونية التي تسيطر على الأجهزة واستعمال الأسحلة في أمريكا، فكيف بهذه المعرفة حين تصل إلى أمثال الألوية الحمراء الإيطالية، أو الجيش الأحمر الياباني؟ . . ثم كيف يمكن حجز هذه المعرفة

عن الشعوب والمجتمعات المقهورة على سطح هذا الكوكب، والتي تسحق انتفاضاتها ضد الظلم سحقاً تحت سمع وبصر العالم كله؟

* * *

الذين أتيح لهم أن يشاهدوا فلم «العراب» الأمريكي عن الصراع بين عصابات «المافيا» وصراعها مع السلطة ومواجهاتها مع قوى الأمن، يذكرون ـ ولا شك ـ الإيحاء البارز في ذلك الفلم، والذي يركز على مبررات خروج تلك العصابات على القانون، ومبررات استقلالها في معالجة أمورها بقوانينها الخاصة، تلك المبررات التي تتلخص في شعور أفراد تلك العصابات بالظلم وعدم الانصاف. . وبغض النظر عن الانفلات والأخطار التي انتهت إليها تلك المبررات، إن مثل هذا الشعور الإنساني هو على التأكيد، الذي سيقود ـ على مستوى الأمم والشعوب ـ إلى الانفلات من إطار الوفاق الدولي، والذي سيؤدي بالإنسانية إلى التراجع حيث الهلاك والدمار الشامل.

إن ملاحظة بؤر الصراع، وإطفاء نار الحروب، ومحاولات حل المشاكل العالمية، لمنع الانهيار في الاتون الذري، هو تطور عظيم في العلاقات الدولية، ولكن التطور الأعظم هو في الوصول إلى المرحلة التي يمكن فيها نزع المفجر الذري إلى الأبد، ونحسب أنها المهمة الأعظم، والأصعب، التي نستبعد أن تملك أمريكا وروسيا معاً القدرة على القيام بها وحدهما، ذلك لأن قمة «ريكيافيك» والقمم التي جاءت بعدها، لا تشير إلى مثل

هذه القـدرة، لأن قصر الوفاق على الدولتين، وفي إطار النفوذ والمصـالـح، قد ينهي هذا الـوفاق مبكراً إذا لم تتسع الدائرة، لتشمـل الدول جميعاً، من أجل أن تتحمل كل دولة، وكل قوة مسؤوليتهـا للحفاظ على هذا الوفاق، وتأخذ نصيبها من ثمراته ومكـاسبه، وإذا كانت الأمم جميعاً لها مصالحها الأساسية في إنهـاء الحـروب وسيادة السلام، فإنها مطالبة في مقابل ذلك، بالمشـاركـة في الحفاظ عليه، ولن يتم ذلك إلا بالعمل الجاد لسيادة القانون والعدل، وإنهاء المظالم من على سطح هذا الكوكب.

إن التحـالفات والمحاور والتوازنات التي تجري على قدم وساق في عالمنا لا تبشر ببدء المسيرة السلمية الدائمة في عالم عتيق من أخطار الذرة، ذلك لأن هذه التجمعات لا تعتمد القيم والمثل العليا في ترابطها، وإنما تعتمد المنافع والمصالح التي قد تضحي من أجلها بمثل العدل والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذا كانت هذه المصالح معرضة للتدافع مع مصالح الآخـرين، فإن منافذ الخلاف واحتمالات الصراع ستظل على حالها تهدد المسيرة السلمية من القواعد.

وإذا كان عالم اليوم يتـابع على شاشات التلفزيون خطف الـطائـرات وتفجيرهـا، وحجـز الـرهائن وقتلهم، ويتابع انتشار المخدرات وفنون الدعارة، وكل البقع السوداء التي تلطخ وجه الحضارة، فإن هذا العالم المنهك ينتظر العلاج السريع لكل هذه المهالك على هامش الاتفاق الأعظم، فكيف السبيل إلى ذلك،

وأمريكا لا يندى لها جبين وهي تقف ضد حق الشعب الفلسطنيني وروسيا تنسف القرى الأفغانية على رؤوس أطفالها ونسائها، وهما قطبا الوفاق؟ وكيف السبيل إذن إلى وفاق حقيقي، يشمل الصغير والكبير في إطار واحد؟

ليس جديداً القول بأن الآمال كانت معلقة على منظمة الأمم المتحدة للوصول بالإنسانية إلى تحكيم القانون الدولي وإشاعة العدل على أساس من الميثاق الذي تبنته المنظمة إبان إنشائها، وذلك قبل أن تتحول إلى ساحة للصراع، واستعراض العضلات، ومنبر للدعاية، ومجال لتفريغ شحنات الغيظ واليأس بين الشعوب المستضعفة. . ولكن على الرغم من كل هذا الذي انتهت إليه الأمم المتحدة، فإنها تظل الصيغة الأفضل للحفاظ على الوفاق الدولي إذا ما أعيد النظر جذرياً في طريقة انتخاب تشكيلاتها، وأسس اتخاذ قراراتها، ووسائلها لتنفيذ تلك القرارات.

إن موضوع العضوية الدائمة لمجلس الأمن المخصصة لدول بعينها، و «الفيتو» الذي يعطل قراراتها، وحق العضوية الذي يساوي بين الدولة المليار نسمة، والمئة ألف، واللجان التي تسيطر عليها الدول الأغنى والأقوى، كل هذا وغيره يجب أن يتجاوزه أي تشكيل جديد للأمم المتحدة، بحيث لا تكون لدولة، أو لشعب ميزة على دولة أو شعب آخر في عصر التهديد النووي إلا بمقدار ما يعمل أو تعمل لقضية السلام والمساهمة في خدمة البشرية، والحفاظ على أمنها وسلامتها، ولسنا نعرف صيغة بعينها لمثل هذا التشكيل الذي يجب أن يشمل البشرية جميعاً،

إلا أن تكون صيغة لحكومة عالمية ديمقراطية، لها قانونها الذي يتساوى أمامه الناس جميعاً، ولها قوتها التي تفرض ذلك القانون، وتساهم فيها جميع الدول والشعوب دون تمييز أو استثناء.

وإذا كانت مثل هذه الحكومة تبدو بعيدة في هذه المرحلة، فإن عمر الوفاق لن يطول كثيراً مع المحاور والمصالح التي يمكن أن تسيطر على حركة القوى الكبرى التي ترعى هذا الوفاق، إلا بالقدر الذي تتمكن فيه المنظمات أو الشعوب المغلوبة على أمرها من الإمساك، بفتيل السلاح النووي.. وستظل الحكومة العالمية التي تبني كيانها وأحكامها على أساس من المثل والقيم العليا، وهي الهدف الذي يجب أن يسعى إليه الجميع، للوصول إلى مرحلة الأمان الإنساني الدائم، قبل أن تتحول هذه الكرة الجملية إلى مثل تلك الصورة التي يرسمها القرآن الكريم ليوم القيامة **﴿يوم يكون الناس كالفراش المبثوث، وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾!**